الأمم المتحدة

A/AC.109/2010/SR.9

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الدورة المستأنفة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سانت إيمي ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-42091XS (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2010/15; A/AC.109/2010/L.15)

٢ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن الوفود التالية الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك أشارت إلى رغبتها في المشاركة في نظر اللجنة في البند. ووجّه النظر إلى ورقة العمل المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2010/15) ومشروع القرار عن المسألة (A/AC.109/2010/L.15).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣ - **الرئيس:** قال إن اللجنة، تمشيا مع ممارستها الاعتيادية، سوف تدعو مقدمي الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات وسوف ينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - **السيدة إيدواردز** (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قالت إن جزر فوكلاند تتمتع بديمقراطية صحية: وقد بدأ نفاذ دستور جديد في بداية عام ٢٠٠٩، الأمر الذي عزز الديمقراطية المحلية، وأنشأ حكما ذاتيا داخليا أقوى، وزاد الشفافية والمساءلة. وقد انخفض دور الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة مع مرور السنين، ليصبح بصفة رئيسية دورا استشاريا حول مسائل مثل الحكم الرشيد، والشؤون الخارجية، والدفاع عن الجزر. وتتمتع حكومة جزر فوكلاند بسيطرة كاملة على النظام التشريعي والضريبي، وباقتصاد صحي يعتمد على الصيد في أعماق البحر، والسياحة، والزراعة. وتعتمد الجزر على المملكة المتحدة في الدفاع، واعتمدت، بعد نزاع عام ١٩٨٢ مع الأرجنتين، على المساعدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية. وليس للجزر ديون وطنية، وعلى الرغم من أن الانكماش الاقتصادي العالمي أثّر على الاستثمارات، بدأت الجزر في الانتعاش. ويتم استثمار جميع الأموال التي جمعتها حكومة جزر فوكلاند في الجزر ولا يتم إرسالها إلى المملكة المتحدة.

٥ - وأضافت أن التنقيب عن النفط الذي يجري في الوقت الراهن في مياه جزر فوكلاند يقوم به شعب وحكومة جزر فوكلاند لا المملكة المتحدة. ويجري تطوير صناعة الهيدروكربونات في المياه الساحلية منذ عام ١٩٩٥ وتم حفر منذ عام ١٩٩٨ ستة آبار. وهناك في الوقت الراهن مصطبة نفطية لحفر ما لا يقل عن ثمانية آبار إضافية. وقد تم تصميم هذه الآبار وفقا لمعايير عالية جدا، وحكومة جزر فوكلاند على ثقة بأنه لن تكون هناك مشاكل بيئية. وإن أي عائدات من هذه الصناعة ستذهب إلى شعب جزر فوكلاند لا إلى المملكة المتحدة، كما أوحت بذلك الأرجنتين على ما يبدو في الصحافة العالمية. ولا ترغب جزر فوكلاند في استبعاد الأرجنتين عن أي فرص التنقيب عن النفط؛ وإذا استطاعت الأرجنتين أن توافق على التعاون حول مسألة الهيدروكربونات فإن المنطقة بأكملها يمكن أن تستفيد بذلك.

٦ - ومضت تقول إن الأرجنتين تحاول عرقلة تطور اقتصاد الجزر. وقد أوقفت الرحلات الجوية المستأجرة إلى الجزر لأغراض السياحة، وأصدرت في الآونة الأخيرة مرسوما رئاسيا جديدا يقيد حركة السفن بين الأرجنتين وجزر فوكلاند على نحو يتعارض مع القانون الدولي للبحار. وتحتج الأرجنتين كلما ذهب علماء من جزر فوكلاند إلى الخارج لتقديم الأبحاث أو المشاركة في الألعاب الرياضية، وبذلك تحول الأرجنتين دون تحقيق هذه الإسهامات.

٧ - وقالت إن الوقت قد حان بالنسبة للأرجنتين لكي تعترف بالاتفاقات التي تم التوقيع عليها في الماضي. وفي كثير من الأحيان، قدمت جزر فوكلاند تنازلات في الاتفاقات، لتجد فيما بعد أن الأرجنتين قد تراجعت من جانبها عن الصفقة. وعلى سبيل المثال، لم تمتثل الأرجنتين إلى بيان مشترك اعترف بتبادل المعلومات فيما يتعلق بمصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وشعب جزر فوكلاند على استعداد لمناقشة القضايا المهمة مع الأرجنتين لا لمناقشة موضوع السيادة.

٨ - وأضافت أن المناقشات المطولة حول مختلف التفسيرات للتاريخ لم تأت بنتيجة، ويتعين على كلا الجانبين النظر بدلا من ذلك في الحاضر والتحرك نحو مستقبل أفضل لشعب جزر فوكلاند. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، تساءلت إذا كانت ولاية اللجنة تتمثل في حماية حقوق الشعب أو حقوق الأمم في الدخول في جدل حول السيادة. وقد تم اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لدعم تقرير المصير بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وتم اعتبار جزر فوكلاند في ''وضع استعماري خاص وفريد'' لأسباب سياسية محضة - أي اعتبارها بلدين، بدلا من بلد واحد، معنيين بمسألة سيادتهما. ومن الناحية المنطقية، من شأن ذلك أن يوفر حتى أكثر من سبب لكي تقوم اللجنة بالدفاع عن حقوق شعب هذه الجزيرة الصغيرة.

٩ - ومضت تقول إن حكومة المملكة المتحدة، قبل اندلاع نزاع عام ١٩٨٢، كانت على استعداد لمناقشة موضوع السيادة مع الأرجنتين لأن ضعف هذه الجزر الاقتصادي في ذلك الوقت حتم النظر في جميع الخيارات. وكان للأرجنتين تأثير على قرار الجمعية العامة الأصلي في عام ١٩٦٥ عن جزر فوكلاند، و لم يواجه إلا مقاومة ضعيفة من جانب المملكة المتحدة. وحتما كان هذا القرار ضد رغبات سكان جزر فوكلاند في ذلك الوقت، الذين احتجوا لدى المملكة المتحدة وقاوموا التغييرات التي فرضتها الأرجنتين. وعلى الرغم من تعزيز مبدأ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة منذ الستينات، ما زالت مسألة جزر فوكلاند، لأسباب سياسية، تتركز على قرار عفا عليه الزمن.

١٠ - وقالت إن الأرجنتين تتحدث على المسرح العالمي عن حقوق الإنسان والحرية والمساواة وتقرير المصير لشعبها. ولماذا لا تتيح لسكان جزر فوكلاند نفس هذه الحقوق؟ وترفض أيضا بلدان أخرى كثيرة ممثلة في اللجنة الاستجابة لرغبات سكان الجزر. وتتمثل حجة الأرجنتين في أنه ينبغي عدم اعتبار سكان جزر فوكلاند شعبا يمكن أن ينطبق عليه حق تقرير المصير، وقامت المملكة المتحدة بزرعهم في هذه الجزر ليحلوا محل الشعب الأرجنتيني. غير أن لسكان جزر فوكلاند تراثا متنوعا ومختلطا، فهم يمثلون ٦٢ أمة مختلفة. والمسألة المطروحة على اللجنة مسألة بسيطة: هل ينبغي اعتبار سكان جزر فوكلاند شعبا؟ وقد أبلغوا اللجنة مرارا وتكرارا أنهم لا يرغبون في أن تكون الجزر جزءا من الأرجنتين، بل يودون أن يبقوها إقليما بريطانيا واقعا فيما وراء البحار. وإن الأرجنتين من خلال مواصلة مطالبتها بالسيادة، تسعى في الواقع لاستعمار شعب جزر فوكلاند. وإن مشروع القرار المعروض في الوقت الراهن على اللجنة والذي لا يشير إلى حق هذا الشعب في تقرير المصير يتنافى مع هدف وروح ومبادئ القرار ١٥١٤ (د-١٥).

١١ - **السيد شورت** (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه يمثل الجيل السادس لسكان جزر فوكلاند، وقد وصل أجداده إلى الجزر في عام ١٨٤٢. وعليه فإن أسرته مكثت في الجزر ما لا يقل عن نفس عدد الأجيال التي يدعي الأرجنتينيون أنهم مكثوها في بلدهم. وتذكر الأرجنتين في كثير من الأحيان أن شعب جزر فوكلاند قد تم زرعه، وعلى هذا الأساس ليست لديه حقوق. ولكن عندما تم الاستيطان في الجزر لم تكن هناك شعوب أصلية تم تهجيرها.

فليست جزر فوكلاند مستعمرة، بل إنها اختياريا إقليم بريطاني واقع فيما وراء البحار عن طريق الاختيار. وتتمتع الجزر بالحكم الذاتي من جميع الجوانب باستثناء الدفاع والشؤون الخارجية، وتتمتع بحرية التفاوض والتجارة مع من تشاء. ويحلم بعض سكان الجزر في أن يصبحوا مستقلين، ولكن ما دامت الأرجنتين قريبة منهم فإنهم بحاجة إلى بلد يتطوع ليضمن سلامتهم وحريتهم.

١٢ - وأضاف أن مشروع القرار المعروض على اللجنة يدعو إلى إجراء مفاوضات لتسوية مسألة السيادة، ولكن لا توجد في رأيه مسألة تحتاج إلى التسوية. فهدف الأرجنتين من التفاوض هو الاستيلاء على الجزر، وتحويلها عمليا إلى مستعمرة للأرجنتين. غير أنه يجب احترام الحق في تقرير المصير.

١٣ - ومضى يقول إن الأرجنتين أحيانا تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ في محاولة منها لتعزيز مزاعمها والحد من تنمية اقتصاد الجزر. ومع ذلك، لم تعبأ بهذا القرار أو بأي قرار آخر عندما قامت بغزو الجزر في عام ١٩٨٢. وشوّهت الأرجنتين مرارا وتكرارا التاريخ لدعم مطالبتها بالجزر. ومن بين الأساطير التي تتداولها أن الجزر كانت تشكل جزءا من إسبانيا، وورثتها الأرجنتين. غير أن العديد من البلدان قبل عام ١٨٣٣ طالبت بأن تكون لها سيادة على الجزر، غير أن مطالبة المملكة المتحدة هي المطالبة الوحيدة التي تم الاعتراف بها دوليا. وفي الوقت الراهن، يدعم ميثاق الأمم المتحدة حق سكان الجزر في تقرير المصير، وقد مارسوا هذا الحق من خلال اختيار مستقبلهم السياسي الخاص بهم.

١٤ - وثمة أسطورة أخرى تتمثل في أنه لم يسمح للأرجنتينيين بدخول الجزر. غير أن الدستور يحظر التمييز، وليس هناك قانون للهجرة يمنع المواطنين الأرجنتينيين من المجيء إلى جزر فوكلاند. والواقع أن أكثر من ٠٠٠ ٥ من المواطنين الأرجنتينيين زاروا الجزر خلال السنتين الماضيتين من سفن سياحية، وجاء أكثر من ٦٠٠ منهم عن طريق الجو. وخلال السنوات الـ ١٧٧ الأخيرة، كوّن سكان جزر فوكلاند هوية خاصة بهم. وقد احتفلت الأرجنتين في الآونة الأخيرة بالذكرى المئوية الثانية على استقلالها وتكوين هويتها الخاصة، ومع ذلك تسعى إلى إنكار أن سكان جزر فوكلاند مجودون كشعب إنكارا مطلقا.

١٥ - وأضاف أن شعب الجزر لا يريد شيئا سوى التعايش السلمي مع الأرجنتين، كما تعايش الشعبان لفترة من الزمن بعد غزو عام ١٩٨٢ بالتوقيع على اتفاقات تتعلق بمصائد الأسماك والهيدروكربونات. غير أنه تم التخلي منذ ذلك الوقت عن هذا الجانب العملي، وعادت المواقف العدائية. وإن النهج الذي تتبعه الأرجنتين في الوقت الراهن فيما يتعلق بإدارة الأرصدة السمكية لا يمكن أن يستمر، وسوف يؤدي على الأرجح إلى انهيار هذه الأرصدة، مما يؤثر على الشعبين. وتحاول حكومة الأرجنتين أيضا حصار الجزر من خلال إصدار مرسوم إذا تم إنفاذه فمن شأنه أن يعترض المرور الحر للسفن في المياه الدولية، على نحو يتنافى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٦ - وفي الختام أعرب عن ترحيبه بحضور وزير خارجية الأرجنتين الذي يعتبر مناصرا قويا لحقوق الإنسان. وقال إنه يأمل أن الوزير سوف يناصر حقوق الإنسان لشعب جزر فوكلاند بنفس الحماس الذي ناصر به حقوق الإنسان للآخرين.

١٧ - **السيد كليفتون**، الخبير البريطاني والخبير في تربية الحيوانات بهيئة تدريس الجامعة الوطنية للأرجنتين في باتاغونيا الجنوبية: قال إن أجداده هاجروا إلى جزر مالفيناس في عقد الستينات من عام ١٨٠٠، ولكن جده انتقل إلى باتاغونيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويواجه القطاع الرئيسي في كل من باتاغونيا وجزر مالفيناس نفس المشاكل: تدهور الموارد

الطبيعية، وركود أسعار الصوف واللحوم، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم وجود أسواق، والمسافات الطويلة بعيدا عن مراكز الاستهلاك. وبالعمل معا يمكنهم تغيير الوضع. ويتمثل أحد الخيارات في تنظيم وتدريب المنتجين على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المدخلات الإقليمية. ويمكن إجراء تحسينات في مجالات أخرى، بما في ذلك الاتصالات والتعليم والصحة والطاقة والترفيه، إذا امتثلت المملكة المتحدة لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالخلاف حول السيادة على مالفيناس، وجورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية. ويعترف مشروع القرار المعروض على اللجنة، شأنه في ذلك شأن جميع القرارات السابقة حول الموضوع، بوجود مزاعم على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، ويحثهما على استئناف المفاوضات الثنائية من أجل تسوية الوضع.

١٨ - وأضاف أنه عندما سيطرت المملكة المتحدة على الجزر في عام ١٨٣٣، طردت سكان الأرجنتين ووضعت مكانهم مدنيين بريطانيين وموظفين عسكريين. ومنذ ذلك الحين، حافظت على سياسة استعمارية تهدف إلى إبقاء الأراضي تحت الإدارة البريطانية غير القانونية ومنع جميع المواطنين الأرجنتينيين من البقاء في الجزر. وتعني هذه السياسة أنه هو وعائلته لا يستطيعون الاستقرار في الجزر، على الرغم من أنهم ينحدرون من سكان الجزيرة. وإن السكان الحاليين للجزر ليسوا سكانا أصليين، وليس لهم علاقة شرعية بالأراضي. ويدل الوضع الحالي على أن سكان الجزر مستفيدين من الاستعمار لا ضحاياه، وليس من مصلحتهم تسوية الوضع.

١٩ - ومضى يقول إن حقوق الأرجنتين على جزر مالفيناس تستند إلى عدد من الوقائع التاريخية. فكان لإسبانيا سيادة على الجزر نتيجة مرسوم بابوي، واحتلال الأقاليم في جنوب المحيط الأطلسي. واعترفت المملكة المتحدة بهذه السيادة في عدد من المعاهدات، وكانت إسبانيا السلطة الوحيدة القائمة بالاحتلال في جميع أرخبيلات الجنوب الأطلسي اعتبارا من عام ١٧٧٤؛ وقبلت المملكة المتحدة وجميع الأمم الأخرى بشكل رسمي هذه السيادة. وكانت مالفيناس جزءا من الولاية القضائية لمقاطعة بوينس آيريس منذ عام ١٧٧٦، واحتفظت جمهورية الأرجنتين بجميع الحقوق والالتزامات. وأخيرا، احتلت الأرجنتين الجزر بشكل سلمي وحصري حتى ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، عندما أخرجت القوات البريطانية سلطاتها من الجزر.

٢٠ - غير أن المملكة المتحدة لا تستطيع أن تأتي على ذكر حقوق أول محتل، أو وقف سيادة إسبانيا، أو القدرة على الإبحار والاستقرار في البحار الجنوبية، أو أي مطالبة شرعية أخرى قبلتها إسبانيا والأرجنتين. وتقتصر على ذكر احتلال قصير وغير مشروع في عام ١٧٦٦ واستيلائها الفاضح في عام ١٨٣٣.

٢١ - وأعرب عن أمله في أن جهود اللجنة الرامية إلى وضع حد للاستعمار بجميع أشكاله سوف تؤدي إلى قيام الجمهورية الأرجنتينية والمملكة المتحدة بإيجاد حل سلمي وسريع للخلاف حول السيادة.

٢٢ - **السيد بيتس:** قال إنه عاش في جزر مالفيناس حتى منتصف عام ١٩٨٢، عندما استقر في الأرجنتين القارية، وإنه جاء من أسرة تقليدية من الجزر. ومع ذلك، فإن موقفه يختلف اختلافا كبيرا عن الموقف الموالي لبريطانيا الذي اتخذه معظم سكان الجزر وأعضاء الجمعية التشريعية. ولا تعترف السلطة الاستعمارية بوجود أحزاب سياسية أو معارضة منظمة في الإقليم. ويبدو أن الجمعية التشريعية هي مجرد بوق لتوجيهات ترد من لندن، وتحتفظ بموقف متشدد، فترفض العودة إلى المفاوضات الثنائية أو استكشاف أية وسيلة أخرى لتسوية النزاع بالطرق السلمية على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. والجمعية التشريعية مؤلفة من ١٣ عضوا، بمن

فيهم خمسة أعضاء من سكان الجزر، وثلاثة أعضاء بريطانيين منتخبين، ومسؤولان بريطانيان اثنان، ووزير العدل، وقائد القوات البريطانية في جزر الأطلسي الجنوبية، ومقيم بريطاني بوصفه رئيس مجلس النواب. وإن حوالي ٦٠ في المائة من سكان جزر مالفيناس ليسوا سكانا أصليين في الجزر، وليست لهم أصول فيها. وعلى الرغم من ذلك، تعترف الأرجنتين بهم على أنهم من سكان الجزر، ولكن هذا لا يعني أنهم يستطيعون من جانب واحد منع تسوية الخلاف.

٢٣ - وأضاف أن الوثائق القانونية تثبت أن جزر مالفيناس وجزر حورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية تقع تحت السيطرة الشرعية الوحيدة للأرجنتين؛ وليست هذه الجزر بريطانية، كما قيل له عندما كان طفلا. وتم إيراد الأسس القانونية لسيادة الأرجنتين الشرعية على جزر مالفيناس في المرسوم المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٨٢٩، الذي عيّن حاكما مدنيا للإقليم. ومنذ ذلك الوقت، استخدمت الأرجنتين باستمرار هذا الأساس القانوني للدفاع عن حقوقها. ومنذ الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ يشكل عملها من أجل استعادة سيادتها الشرعية على الأراضي المحتلة وفي نفس الوقت من أجل احترام طريقة حياة سكان الجزر ومبادئ القانون الدولي الولاية التي اعتمدت عليها حكومات الأرجنتين المتتالية.

٢٤ - ومضى يقول إنه ما من محاولة قامت بها مختلف الحكومات البريطانية لتبرير مطالبتها بجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية تستطيع أن تجتاز الفحص القانوني. وإن الحجة الكاذبة المتعلقة بحق سكان الجزر في تقرير المصير هي أحدث الحجج المقدمة لرفض التفاوض مع الأرجنتين لإيجاد حل، كما طلب ذلك المجتمع الدولي لمدة تزيد عن أربعة عقود. وعليه، يبدو أنه ينبغي معالجة المسألة الحالية من خلال آليات أخرى منصوص عليها في الميثاق. وينبغي ألا ترث الأجيال المقبلة عبء خلاف لم يتم تسويته. وأفضل طريقة لإنهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار هي أن تتخذ اللجنة إجراء مباشرا بشأن هذه المسألة.

٢٥ - **السيد غليديل**، رئيس بلدية بويرتو سان خوليان في الأرجنتين: قال إن جد جده وصل إلى جزر مالفيناس من إنكلترا في عام ١٨٥٢، غير أن الأفراد من الأجيال اللاحقة من عائلته عاشوا في كل من الأرجنتين ومالفيناس. وقد وُلد والده في جزر مالفيناس ولكنه انتقل فيما بعد إلى بويرتو سان خوليان. والغريب في الأمر أنه لم ينقل لغته الأم إلى أطفاله، على الرغم من أنه يواصل استخدامها كل يوم، ويشعر دائما بأنه إنكليزي.

٢٦ - وقال، متحدثا بوصفه من سكان بويرتو سان خوليان، وهو مكان أول لقاء في عام ١٥٢٠ بين الثقافتين الأوروبية والمحلية، إنه يحث اللجنة على مواصلة العمل من أجل تنفيذ نداءات الجمعية العامة الرامية إلى أن تقوم الأرجنتين والمملكة المتحدة بتجديد حوارهما وإيجاد حل عادل ودائم للخلاف حول السيادة، الذي يعرقل الاتصالات المفتوحة بين الجزر والأرجنتين القارية التي سمحت لعائلته بالاستقرار في باتاغونيا.

مشروع القرار *A/AC.109/2010/L.15*: مسألة جزر مالفيناس (فو كلاند)

٢٧ - **السيد إيرازوريس** (شيلي): قال، وهو يعرض مشروع القرار A/AC.109/2010/L.15 بالنيابة عن مقدميه، إن النص يعترف بأن المسألة المعروضة تتعلق بوضع استعماري خاص وفريد يختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى نتيجة الخلاف حول السيادة بين الدولتين. والطريقة الوحيدة لإنهائه هي من خلال التوصل إلى تسوية تتفاوض عليها حكومتا الطرفين. وعليه، يطلب مشروع القرار من الطرفين تعزيز عملية الحوار والتعاون من خلال استئناف

المفاوضات من أجل إيجاد حل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٨ - وأضاف أن شيلي ترى أنه من المؤسف، على الرغم من الوقت الذي انقضى والعديد من القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة حتى الآن، أنه لم يتم الشروع في مفاوضات دبلوماسية مباشرة بين الطرفين. ويدعم بلده دعما قويا الحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ويرى أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. والمسألة مهمة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، كما يتضح ذلك من البيانات التي تم اعتمادها في مختلف المنتديات الإقليمية التي تعيد تأكيد دعمها لحقوق الأرجنتين الشرعية في الخلاف حول السيادة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت مؤخرا الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلانا يدعو الطرفين إلى أن يستأنفا في أقرب وقت ممكن المفاوضات بشأن الخلاف حول السيادة من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الخلاف الذي طال أمده. وقد أصدر أيضا مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات بيانا خاصا بشأن مسألة جزر مالفيناس.

٢٩ - وقال إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين قد عفا عليه الزمن ويجب أن ينتهي. وإذ أشار إلى أنه لا توجد أسباب وجيهة لتأخير إيجاد حل لمسألة مالفيناس، دعا الطرفين في النزاع إلى استئناف مفاوضات فعالة في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن الأمل في أن مشروع القرار، شأنه في ذلك شأن القرارات السابقة حول الموضوع، سوف يتم اعتماده بتوافق الآراء

٣٠ - **السيد تيمارمان** (المراقب عن الأرجنتين): قال إنه يتطلع إلى الذكرى السنوية الخمسين المقبلة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥))، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. وتتمثل مهمته الأولى بوصفه وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين في الحضور أمام اللجنة الخاصة والمجتمع الدولي مرة أخرى من أجل أن يكرر تأكيد حق الأرجنتين غير القابل للتصرف وحقها غير القابل للتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساندويتش الجنوبية وجزر جورجيا الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. والشعب الأرجنتيني يؤيد بالإجماع هذا الموقف الذي احتفظت به الحكومة منذ عام ١٨٣٣.

٣١ - وقد فسرت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) في عام ١٩٦٥، القرار ١٥٤ (د-١٥) وطبقته بصورة محددة على مسألة جزر مالفيناس. وكررت تأكيد التزامها بإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، بما في ذلك الخلاف السيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على جزر مالفيناس، ودعت البلدين إلى التفاوض لإيجاد حل سلمي، على أن توضع في الاعتبار أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والقرار ١٥١٤ (د-١٥)، ومصالح سكان الجزر. وأثبتت المفاوضات التي جرت على أساس هذا القرار أن التزاما جديا من جانب كلا الطرفين يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل.

٣٢ - وأضاف أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين احتلتها بصورة غير قانونية المملكة المتحدة منذ عام ١٨٣٣ بعد اللجوء إلى استعمال القوة. وبعد محاولتين فاشلتين لغزو بوينس آيريس في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧، طرد الأسطول البريطاني الشعب الأرجنتيني وسلطاته الذين كانوا يمارسون بشكل سلمي حقوق الأرجنتين الشرعية في جزر مالفيناس التي ورثتها من إسبانيا.

٣٣ - ومضى يقول إن الأرجنتين لم توافق قط على مغادرة الجزر؛ وقد طردت السلطة المغتصبة السكان الأرجنتينيين ووضعت محلهم رعاياها، ومنعت منذ ذلك الوقت الأرجنتينيين من الاستيطان أو امتلاك الأراضي فيها. وبذلك، خلقت المملكة المتحدة شعورا بالانفصال عن الأرجنتين القارية. ولا يمكن أبدا اعتبار هؤلاء السكان المؤلفين من رعايا بريطانيين منقولين شعبا مقهورا على يد السلطة الاستعمارية. وعليه، لا ينطبق عليهم حق تقرير المصير: فهناك وضع استعماري لا شعب مستعمَر. ومما يشكل سابقة خطيرة قبول فكرة أن مجرد مرور الزمن يمكن أن يخلق حقوقا للسلطة القائمة بالاحتلال، على الرغم من الاحتجاجات الواردة من هؤلاء الذين تم طردهم والواردة حتى من رعاياها. وعندما أعلنت المملكة المتحدة حق تقرير المصير للسكان البريطانيين المنقولين إلى الجزر، فإنها تدعي حق تقرير المصير لنفسها. وإن اقتراحها المتمثل في أنه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات مع الأرجنتين إلى أن يرغب سكان الجزر البريطانيون ذلك، يتنافى بشكل واضح مع روح ونص القرار ١٥١٤ (د-١٥). وأضاف أن المملكة المتحدة قامت بمحاولتين لإدراج إشارات إلى حق تقرير المصير في القرار المتعلق بجزر مالفيناس في عام ١٩٨٥، غير أن المجتمع الدولي صوّت ضد ذلك بأغلبية ساحقة، وأكدت الجمعية العامة أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر مالفيناس.

٣٤ - وقال إن الأرجنتين كانت دائما مدافعا قويا عن حق جميع الشعوب في تقرير المصير كلما كان هذا الحق قابلا للتطبيق. ولا تستطيع أن تسمح بتشويه هذا المبدأ من أجل تأييد حجة لصالح استمرار وجود نزاع استعماري ينطوي على مفارقة تاريخية. وإن وصف المملكة المتحدة غير المتسق لوضع سكان الجزر هو محاولة منها لتبرير ما لا يمكن تبريره. فهؤلاء السكان هم، من ناحية، مواطنون بريطانيون يرغبون في استمرار الوضع الحالي، وهم، من ناحية أخرى، يشكلون مجتمعا متميزا عن المجتمع الموجود في الأرجنتين القارية، طوروا تقاليدهم وطريقة حياتهم على نحو متعمد لتبرير بريطانيتهم. وكلاهما أمران غير صحيحين، ولا يمكن إنكار الواقع الواضح.

٣٥ - وأضاف أن الأمم المتحدة كانت منذ عام ١٩٦٥ تدعو باستمرار الطرفين إلى التفاوض. وليس للأرجنتين أي شك في سيادتها على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. غير أن الحكومة الأرجنتينية كررت في كل فرصة متاحة التأكيد على استعدادها للتفاوض من أجل الامتثال لالتزامها بتسوية النزاع. ولا تعترض الحكومة على التعاون مع المملكة المتحدة في الجوانب العملية الناشئة عن الوضع الحالي في جنوب المحيط الأطلسي، مع مراعاة الضمانات القانونية اللازمة، وبهدف إيجاد إطار ملائم للطرفين لاستئناف المفاوضات. غير أن موقف المملكة المتحدة ينطوي على ازدراء برأي الأمم المتحدة وتعتبر نفسها الحكم الوحيد في تحديد موعد إجراء المفاوضات وكيفية إجرائها بل حتى القيام بها. وليس هذا هو نوع السلوك المتوقع من أعضاء يشعرون بالمسؤولية في المنظمة، لا سيما الأعضاء ذوي العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

٣٦ - وكما ذكر مؤخرا رئيس الأرجنتين، لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة حيث يُطلب من الأمم الأقل قوة الوفاء بالالتزامات الدولية، بينما ترفض الأمم الأكثر قوة الوفاء بها. ويُفترض من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون قد رفضت اللجوء إلى المواجهة لصالح سيادة القانون، والعدالة الدولية، والثقة في أن تضمن المنظمة السلام والأمن الدوليين. ولذلك تعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على الدور الذي يمكن أن تؤديه مساعي الأمين العام الحميدة من أجل جلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات. ولم تقدم المملكة المتحدة أي اقتراح آخر بشأن كيفية معالجة الخلاف السيادي

وفقا للولاية الممنوحة من المجتمع الدولي. وقد أدرجت الأرجنتين في دستورها التزاما بأن تضع في الاعتبار مصالح سكان الجزر وطريقة حياتهم، تمشيا مع الضمانات المتفاوض عليها مع المملكة المتحدة في السبعينات. غير أن الرد الوحيد الذي قدمته المملكة المتحدة يتمثل في مواصلة عدم استعدادها للتفاوض.

٣٧ - ومضى يقول إن الوضع الحالي في جنوب المحيط الأطلسي ازداد سوءا بسبب قرار المملكة المتحدة المتخذ من جانب واحد للتنقيب عن النفط، وذلك بهدف احتمال استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري الأرجنتيني في المياه المحيطة بجزر مالفيناس. وهذا يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٤٩ ويتجاهل المعارضة الواضحة التي أعربت عنها في الآونة الأخيرة بالإجماع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتفق هذه الإجراءات مع المواقف الاستعمارية للمملكة المتحدة وتعكس سياساتها في القرن الثامن عشر. وفي ضوء الكارثة الإيكولوجية الجارية التي نجمت عن تسرب النفط في خليج المكسيك، والتي تعزى إلى أعمال شركة بريطانية، قال إنه يُعرب عن تضامن الأرجنتين مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الكارثة يمكن أن تكون بمثابة تذكير للمخاطر البيئية التي تهدد المنطقة بأكملها من جراء الأعمال التي تقوم بها المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي، على بعد آلاف الكيلومترات من حدودها. وينتاب المنطقة أيضا بعض القلق بسبب الوجود العسكري الكبير للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس والبيانات العسكرية الواضحة التي تدلي بها الحكومة البريطانية، ويدلي بها ممثلوها في الجزر.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٠، تحتفل الأرجنتين بالذكرى المئوية الثانية على إنشائها كدولة مستقلة ذات سيادة. ومع ذلك، فإنها ظلت تدعو إلى حق ممارسة السيادة الكاملة على جميع أراضيها لمدة ١٧٧ سنة، ولم يغب عن بالها قط عدالة مطالبتها التي تستند إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة جميع الأمم وسلامتها الإقليمية. وهي على ثقة في أن اللجنة سوف تدعم مرة أخرى بتوافق الآراء دعوة كلا الطرفين لإيجاد حل نهائي وسلمي للخلاف السيادي، وفقا للاتفاقات الدولية. والحكومة الأرجنتينية مستعدة كما هو الحال دائما لاستئناف عملية المفاوضات على الفور.

٣٩ - **السيد لي باودونغ** (الصين): قال إن الصين حافظت على موقف ثابت إزاء جزر مالفيناس. وإن إجراء مفاوضات سلمية لتسوية النزاعات يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وهي مبدأ هام يتعين على المجتمع الدولي أن يتابعه ويعززه. وتأمل الصين في أن حكومتي المملكة المتحدة والأرجنتين سوف تسعيان إلى إجراء حوار بنّاء وفقا لقرارات الجمعية العامة حول المسألة، وإيجاد حل سلمي وعادل في أقرب وقت ممكن.

٤٠ - **السيد نونيز موسكيرا** (كوبا): قال إن الحكومة الأرجنتينية وطلب الشعب الصامد استعادة الأرض المأخوذة من إقليمه الوطني أمران يستحقان الإعجاب. ويجب الاعتراف بأن الحكومة كانت على استعداد للتفاوض من أجل استعادة سيادتها على جزر مالفيناس. ولكن للأسف، لا يبدو أنه يمكن التوصل إلى حل دائم، على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مثل هذه المفاوضات.

٤١ - وأضاف أن كوبا كررت تأكيد دعمها الكامل للأرجنتين في خلافها السيادي على جزر مالفيناس التي كانت وستظل أرجنتينية. ويجب على المملكة المتحدة أن ترد بشكل إيجابي على استعداد الأرجنتين لاستئناف المفاوضات الثنائية. وإلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي ومتفاوض عليه، ينبغي عدم اتخاذ أي إجراء من جانب واحد يمكن أن يغيّر

وضع الجزر، كما هو منصوص عليه في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة.

٤٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وجود وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة للأرجنتين يبرز أهمية اللجنة بالنسبة للأرجنتين والحاجة إلى احترام القانون الدولي وتحقيق ديمقراطية أكبر فيما بين الأمم. والواقع أن هذه المُثل تشكل الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية للجمهورية العربية السورية.

٤٣ - وأضاف أن موقف حكومته حول المسألة يتفق مع الموقف الذي تم الإعراب عنه في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية المنعقد في الدوحة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومع الموقف التقليدي الذي تتخذه مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز. وتمشيا مع مبدأ السلامة الإقليمية، يجب أن تتمتع الأرجنتين بالسيادة على جميع أراضيها، بما في ذلك جزر مالفيناس.

٤٤ - **السيدة إيلويفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنه يجب أن يكون هناك حل عادل ومقبول على نحو متبادل لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) يتم تحقيقه من خلال المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن توضع في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٥ - **السيد كلايب** (إندونيسيا): قال إنه من المستحيل تطبيق معايير موحدة على جميع الحالات لأن كل حالة فريدة كما يتضح ذلك في موضوع جزر فوكلاند (مالفيناس). وإن الخلفية التاريخية والسياسية للخلاف بين المملكة المتحدة والأرجنتين تختلف بوضوح عن السيناريو التقليدي لإنهاء الاستعمار. وينبغي للمفاوضات أن تستند إلى مبدأ السلامة الإقليمية والاعتراف الكامل بمصالح السكان. وينبغي للطرفين الاستفادة من الأساس المتين للتعاون الثنائي في كثير من ميادين العمل من أجل التوصل إلى حل دائم للخلاف.

٤٦ - **السيد إسكالونا أوجيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه يكرر تأييد وفده الكامل وتضامنه مع تأكيد الأرجنتين العادل لحقوقها الشرعية في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ونظرا لأن المملكة المتحدة انتهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين، ونظرا لأن سكان الجزر لا يشكلون ''شعبا'' بل جماعة من الرعايا البريطانيين المزروعين هناك على يد السلطة الاستعمارية، استبعدت الأمم المتحدة قابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير. وقد حثت العديد من القرارات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف على إيجاد حل سريع دعما لموقف الأرجنتين.

٤٧ - وأضاف أن وفده يشجع الأمين العام على مواصلة مساعيه الحميدة من أجل جمع الطرفين لإجراء المفاوضات التي تدعو إليها اللجنة والجمعية العامة. وإن احتلال المملكة المتحدة لجزر مالفيناس يشكل جرحا عميقا في قلب أمريكا اللاتينية وينبغي أن يلتئم هذا الجرح.

٤٨ - **السيد لويزا باريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن مبدأ السلامة الإقليمية لا تقرير المصير هو الذي ينطبق على مسألة مالفيناس، ذلك أن المملكة المتحدة غزت جزر مالفيناس وطردت سكانها الأصليين الذين لم يسمح لهم بالعودة إليها. وليس لمرور الزمن أي تأثير على مطالبة البلدان التي حُرمت من أراضيها خلال حروب السلب والنهب. وتثبت معالجة مسألة جزر مالفيناس في اللجنة وفي الجمعية العامة على نحو لا يدعو إلى الشك أن التعددية هي القوة الدافعة وراء المساهمات البناءة من أجل إيجاد حل دائم للقضايا العالقة.

٤٩ - وأضاف أن رؤساء الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أعادوا تأكيد مصلحة المنطقة في إيجاد تسوية سريعة للخلاف على السيادة الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٥٠- ومضى يقول إن التخلي عن استخدام القوة ينبغي أن ينطوي على بذل جهود من أجل تعزيز الحوار الخلاق وتجاوز العراقيل التي كانت في الماضي. ولا يمكن إيجاد حل دائم للخلاف إلا عن طريق المفاوضات.

٥١ - **السيد كاريون - مينا** (إكوادور): أشار إلى أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، اعترفت باستمرار الوضع الاستعماري في مالفيناس. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، كرر رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية دعمهم الثابت للحقوق المشروعة للأرجنتين في خلافها السيادي مع المملكة المتحدة حول جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأبرزوا الموقف البناء المستمر الذي اتخذته الحكومة الأرجنتينية.

٥٢ - وقال إن مبدأ السلامة الإقليمية، واحترام سيادة الدول، والتسوية السلمية للخلافات أمر أساسي في العلاقات الدولية، وقد تم إدراج ذلك في دستور إكوادور. ويأمل وفده أن المملكة المتحدة سوف توافق على إجراء مفاوضات لإيجاد حل سلمي ودائم للخلاف السيادي تمشيا مع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة واللجنة خلال السنوات الـ ٤٥ الأخيرة.

٥٣ - **السيد هيرميدا كاستيلو** (نيكاراغوا): قال إنه ليس هناك من شك في سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. فجزر مالفيناس حالة واضحة من حالات نزع الملكية على يد الاستعمار.

٥٤ - وأضاف أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرجنتين كانت دائما على استعداد لاستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل للخلاف، وكررت التأكيد على هذا الاستعداد في كل فرصة متاحة. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذا الموقف وأيده، وأعرب عن دعمه في مختلف المنتديات الإقليمية لاستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٥٥ - وقد حان الوقت للجيوب الاستعمارية والامبريالية أن تختفي لإعادة الأراضي إلى أصحابها الحقيقيين والشرعيين، أي شعب الأرجنتين والأمة الأرجنتينية. وتؤيد نيكاراغوا تأييدا كاملا وغير مشروط دفاع الأرجنتين عن حقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس، بما في ذلك باطن الأرض والموارد الطبيعية.

٥٦ - **السيدة سليماني** (سيراليون): أعادت تأكيد التزام بلدها بتسوية سلمية ومتفاوض عليها لمسألة جزر فوكلاند. وبموجب قرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧)، تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم حق جميع الشعوب والأمم في تقرير المصير وتلزم نفسها بالاعتراف بتقرير المصير كشرط مسبق لتحقيق حقوق الإنسان الأساسية. وعليه فإن أي حل لا يشمل أماني سكان الجزر لن يتمشى مع الفقرة ٢ من المادة ١، والمادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة. وإذ تستعد اللجنة للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، تعيد سيراليون تأكيد دعمها لحق سكان الجزر في تقرير المصير.

٥٧ - **السيد داو** (مالي): دعا الأرجنتين والمملكة المتحدة، وكلاهما يحتفظان بعلاقات ممتازة مع مالي، إلى إيجاد الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات الثنائية حول مسألة جزر

فوكلاند (مالفيناس). وإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تشكل مساهمة مفيدة في تسوية الخلاف؛ وإحدى هذه المساهمات الإعلان الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة الثاني لأفريقيا وأمريكا الجنوبية، حيث تمت دعوة المملكة المتحدة والأرجنتين إلى استئناف المفاوضات.

٥٨ - **السيد خلف الله** (تونس): قال إنه يأمل أن حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ستعودان إلى مائدة المفاوضات من أجل إيجاد حل دائم وسلمي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٩ - تم اعتماد مشروع القرار *A/AC.109/2010/L.15*.

٦٠ - **السيد كانسيلا** (المراقب عن أوروغواي): قال، متحدثا بالنيابة عن الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، إن إعلان بوتريرو دي لوس فونيس لعام ١٩٩٦، وإعلان أسونسيون لعام ١٩٩٩، والبلاغات المشتركة المتتالية الصادرة عن اجتماعات مجلس السوق المشتركة تبين بوضوح دعم هذه الدول للحقوق المشروعة للأرجنتين في الخلاف حول السيادة على جزر مالفيناس.

٦١ - وأضاف أنه تم تجديد هذا الالتزام في البلاغ المشترك المعتمد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الصادر عن الاجتماع العادي الثامن والعشرين لمجلس السوق المشتركة الذي ذُكر فيه أن اعتماد تدابير من جانب واحد يتنافى مع قرارات الجمعية العامة، وأنه من مصلحة المنطقة بأكملها أن يتم حل الخلاف حول السيادة الذي طال أمده، وأن إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية في قائمة البلدان والأراضي الواقعة فيما وراء البحار في الجزء الرابع من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي يتنافى مع وجود خلاف على سيادة الأرخبيلات.

٦٢ - وأضاف أن إنهاء الاستعمار وحق تقرير المصير ليسا شيئا واحدا. ففي جزر مالفيناس ليس هناك ''شعب'' يتعرض للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). بل هناك انتهاك للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين. وعليه لا ينطبق مبدأ تقرير المصير على هذا الوضع الاستعماري الخاص والفريد.

٦٣ - وقال إنه يقر باستعداد جمهورية الأرجنتين المستمر لاستئناف المفاوضات من أجل أن يتم في أقرب وقت ممكن تحقيق الحل الذي يدعو إليه المجتمع الدولي لفض الخلاف على سيادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ويتعين على المملكة المتحدة أن تمتثل بسرعة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات والمنتديات الدولية.

٦٤ - وقال، متحدثا بوصفه ممثلا لأوروغواي، إن العالم خرج من ٥٠ سنة من الحرب الباردة التي على الرغم من هذه التسمية كانت حربا تهدد البشرية بمحرقة نووية. وأصبح العالم من الآن فصاعدا يحكمه قانون التعايش بين الأمم. ويجب على القرن الحادي والعشرين والذكرى المئوية الثانية لاستقلال أمريكا الجنوبية أن يكونا شاهدا على نهاية تلك العقبات الاستعمارية التي تسيء إلى أمريكا الجنوبية كلها.

٦٥ - **السيدة روفيروسا** (المراقب عن المكسيك): قالت إن المكسيك قد طلب المشاركة في المناقشة بوصفه البلد المضيف لأول مؤتمر قمة لأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في كانكون في المكسيك، حيث اعتمد رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس. وقد تم تعميم الإعلان والبلاغ ذي الصلة بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة

(A/64/717). وتؤيد حكومة المكسيك الإعلان وتكرر التأكيد على محتوياته.

٦٦ - **السيد باتريوتا** (المراقب عن البرازيل): قال إنه يكرر تأكيد دعم البرازيل للحقوق المشروعة للأرجنتين في الخلاف حول السيادة على جزر مالفيناس. وإذ يضع في الاعتبار ورقة العمل الذي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2010/15)، قال إنه يأسف أنه لم يتم مرة أخرى إحراز تقدم نحو استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، على الرغم من أن حكومة الأرجنتين اتخذت موقفا بناء، وإنه يؤيد بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام.

٦٧ - وأضاف أن رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في إعلانهم المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ رفضوا أنشطة المملكة المتحدة الرامية إلى استكشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري الأرجنتيني، لأن ذلك يتعارض بشكل مباشر مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، بينما تمر الجزر في العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٦٨ - **السيد بريز غوتيريز** (المراقب عن غواتيمالا): قال إنه على الرغم من النجاحات التي حققتها اللجنة، إلا أنها لم تختتم أعمالها لأنه لا يزال يتعين إنهاء الاستعمار في ١٦ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك جزر مالفيناس. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن مسألة جزر مالفيناس تنطوي على أراضي مستعمرة لا شعب مستعمر، وأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق في هذه الحالة كما أقرت بذلك بشكل صريح الأمم المتحدة.

٦٩ - وأضاف أنه يؤيد الولاية التي أنشأتها الجمعية العامة واللجنة، ويأمل أن الأرجنتين والمملكة المتحدة ستستأنفان المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للخلاف حول السيادة، يستفيد منه الطرفان. وأخيرا، قال إنه يُعرب عن قلقه إزاء أنشطة تقوم بها المملكة المتحدة من جانب واحد في أجزاء من الجرف القاري الأرجنتيني، الأمر الذي يشكل انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.